



ISSN: 2957-3874 (Print)

Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95>

مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي



## السياسة الخارجية الأمريكية وأثرها على السلام الدولي

م. د. سحر محسن عبود

كلية السلام الجامعة / قسم القانون

American foreign policy and its impact on international peace

PHD -SAHAR MUHSIN ABOOD

AL-Salam university college-DepartmentOf Law

الملخص:

تُعد السياسة الخارجية الأمريكية من أكثر السياسات تأثيرًا في النظام الدولي، لأنها تعتمد على قوة اقتصادية وعسكرية كبيرة، وموقع استراتيجي عالمي، بالإضافة إلى تحالفات واسعة النطاق. تركز الولايات المتحدة في سياستها الخارجية على حماية مصالحها الوطنية، مثل الأمن القومي، وتأمين طرق التجارة، وضمان استقرار الأسواق العالمية، وانتشار القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن هذه السياسة تتفاوت في تأثيرها على السلم الدولي بين تعزيز الاستقرار أو إشعال النزاعات، حسب أدوات التنفيذ وأهدافها. ففي بعض الحالات، ساهمت الولايات المتحدة في بناء نظام عالمي قائم على المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة وحلف الناتو، ودعم التدخلات الإنسانية في أزمات دولية، مما عزز السلم والأمن. أما في حالات أخرى، فقد أدت سياسات التدخل العسكري أو دعم بعض الأنظمة إلى توترات وصراعات إقليمية، مثل التدخل في العراق وأفغانستان، أو دعم حروب بالوكالة في مناطق متعددة. كما أن التنافس مع قوى كبرى مثل الصين وروسيا يخلق بيئة من الاستقطاب والتسابق على النفوذ، ما يزيد احتمالات المواجهات السياسية والاقتصادية، ويهدد استقرار النظام الدولي. بشكل عام، تتسم السياسة الخارجية الأمريكية بقدرتها على تشكيل قواعد اللعبة الدولية، لكنها أيضًا تُعد عاملاً مركزيًا في خلق أزمات جديدة أو تصعيد النزاعات، خاصة عندما تتعارض مصالحها مع مصالح دول أخرى أو مع القيم الدولية السائدة. الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، السلام الدولي، النظام الدولي، الدبلوماسية

Abstract

U.S. foreign policy is considered one of the most influential in the international system, as it relies on strong economic and military power, a global strategic position, and extensive alliances. The United States focuses in its foreign policy on protecting its national interests, such as national security, securing trade routes, ensuring the stability of global markets, and promoting democratic values and human rights. However, the impact of this policy on international peace varies between enhancing stability and fueling conflicts, depending on the tools used and the objectives pursued. In some cases, the United States has contributed to building a global order based on international institutions such as the United Nations and NATO, and has supported humanitarian interventions in international crises, thereby strengthening peace and security. In other cases, military intervention policies or support for certain regimes have led to regional tensions and conflicts, such as interventions in Iraq and Afghanistan, or support for proxy wars in various regions. Moreover, competition with major powers such as China and Russia creates an environment of polarization and rivalry for influence, increasing the likelihood of political and economic confrontations and threatening the stability of the international system. Overall, U.S. foreign policy is characterized by its ability to shape the rules of the international system, but it is also a central factor in creating new crises or escalating conflicts, especially when its interests conflict with those of other states or with prevailing international norms.

المقدمة

تُعد السياسة الخارجية الأمريكية إحدى أكثر السياسات تأثيرًا في بنية النظام الدولي المعاصر، لما تمتلكه الولايات المتحدة من مقومات القوة الشاملة السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية. وقد أسهمت هذه السياسة، عبر تحالفاتها وتدخلاتها ومبادراتها الدبلوماسية، في رسم مسارات متعددة

للسلم الدولي، تارةً من خلال دعم الاستقرار وبناء الأطر المؤسسية للأمن الجماعي، وتارةً أخرى عبر سياسات أثارت توترات وصراعات إقليمية ودولية. ومن هنا تتبع أهمية دراسة أثر السياسة الخارجية الأمريكية على السلم الدولي، بوصفها مدخلاً تحليلياً لفهم طبيعة التوازن بين القوة والمشروعية، وحدود الدور الأمريكي في تعزيز السلم أو الإسهام في اختلاله ضمن سياق التحولات المتسارعة في النظام الدولي.

**أولاً: أهمية البحث:** تتبع أهمية دراسة السياسة الخارجية الأمريكية وأثرها على السلم الدولي من كونها تمثل محوراً أساسياً في فهم ديناميات النظام الدولي المعاصر، لما للولايات المتحدة من دور محوري في توجيه مسارات الأمن والسلم على المستويين الإقليمي والدولي. كما تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من إسهامها في تحليل العلاقة بين استخدام القوة وأدوات الدبلوماسية والالتزامات القانونية الدولية، ومدى انعكاس ذلك على استقرار النظام الدولي. وتبرز الأهمية العملية للموضوع في كونه يساعد صناع القرار والباحثين على استشراف تداعيات السياسات الأمريكية على بؤر الصراع، وفهم حدود قدرتها على فرض السلم أو تقويضه، بما يسهم في بلورة رؤى أكثر توازناً لتحقيق السلم الدولي المستدام.

**ثانياً: أهداف البحث:** يهدف هذا البحث إلى تحليل طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية وأبعادها المختلفة، وبيان أثرها المباشر وغير المباشر على السلم الدولي. كما يسعى إلى توضيح الأدوات والآليات التي تعتمدها الولايات المتحدة في إدارة علاقاتها الدولية، ومدى انسجامها مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويهدف البحث كذلك إلى تقييم دور السياسة الخارجية الأمريكية في تسوية النزاعات أو تأجيجها، والكشف عن انعكاس التحولات في الاستراتيجية الأمريكية على استقرار النظام الدولي. وأخيراً، يطمح البحث إلى تقديم قراءة تحليلية تسهم في تعزيز الفهم الأكاديمي لدور القوة العظمى في بناء السلم الدولي أو الإخلال به.

**ثالثاً: إشكالية البحث:** تتمحور إشكالية هذا البحث حول طبيعة الدور الذي تؤديه السياسة الخارجية الأمريكية في تعزيز السلم الدولي أو الإسهام في تقويضه، في ظل التناقض الظاهر بين الخطاب الأمريكي الداعم للسلم والأمن الدوليين، والممارسات العملية التي تتسم أحياناً باستخدام القوة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول. وعليه، تتطرق الإشكالية الرئيسة من التساؤل الآتي: **إلى أي مدى أسهمت السياسة الخارجية الأمريكية في تحقيق السلم الدولي، وما حدود تأثيرها الإيجابي أو السلبي في استقرار النظام الدولي؟**

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، من بينها:

١. ما محددات السياسة الخارجية الأمريكية الحاكمة لسلوكها الدولي؟

٢. كيف توظف الولايات المتحدة أدوات القوة الصلبة والناعمة في إدارة الأزمات الدولية؟

٣. ما أثر التدخلات الأمريكية على السلم والأمن الدوليين؟

٤. هل تتسجم السياسة الخارجية الأمريكية مع قواعد القانون الدولي ومبادئ الشرعية الدولية في سعيها لتحقيق السلم؟

**رابعاً: فرضية البحث:** تنطلق فرضية هذا البحث من أن السياسة الخارجية الأمريكية تمارس تأثيراً مزدوجاً على السلم الدولي؛ إذ تسهم في بعض السياقات في تعزيز الاستقرار الدولي من خلال الدبلوماسية والتحالفات والمؤسسات الدولية، في حين تؤدي في سياقات أخرى إلى تقويض السلم نتيجة الاعتماد المفرط على القوة والتدخلات العسكرية وتغليب المصالح القومية على اعتبارات الشرعية الدولية. ويفترض البحث أن طبيعة هذا الأثر تتحدد بمدى انسجام السياسة الخارجية الأمريكية مع قواعد القانون الدولي، وبحجم التوازن بين أدوات القوة الصلبة والناعمة في إدارة الأزمات والصراعات الدولية.

**خامساً: منهج البحث:** اعتمد البحث على العديد من المناهج هي:

١. المنهج الوصفي التحليلي: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لفهم طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية وأدواتها، وتفسير تأثيرها على السلم الدولي. حيث يقوم الباحث بوصف الظواهر السياسية وتحليلها بشكل منهجي للوصول إلى نتائج علمية.

٢. المنهج التاريخي: يُستخدم المنهج التاريخي لتتبع تطور السياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، مروراً بأحداث ١١ سبتمبر، ووصولاً إلى مرحلة التنافس مع القوى الكبرى (الصين وروسيا). ويساعد ذلك في فهم أسباب التحولات وتأثيرها على الاستقرار الدولي.

٣. منهج تحليل السياسات: يُستخدم هذا المنهج لتحليل الأدوات والآليات التي تعتمدها الولايات المتحدة في سياساتها الخارجية.

٤. منهج دراسة الحالة: يعتمد البحث على دراسات حالة محددة تمثل أبرز تأثيرات السياسة الخارجية الأمريكية على السلم الدولي.

**سادساً: حدود البحث:** تنقسم الحدود إلى:

١. حدود زمنية: تُركّز الدراسة على فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة (١٩٩١) وحتى الوقت الحاضر، مع إبراز التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والتنافس المتصاعد مع الصين وروسيا في العقدين الأخيرين.

٢. حدود مكانية: تتناول الدراسة تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على السلم الدولي في مناطق متعددة .

٣. حدود موضوعية: تركز الدراسة على:

أهداف السياسة الخارجية الأمريكية (الأمن القومي، الاقتصاد، النفوذ، القيم) أدوات السياسة الخارجية (التدخل العسكري، العقوبات، الدبلوماسية، التحالفات)

### المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية الأمريكية

يتناول هذا المطلب الإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية الأمريكية، بوصفه مدخلاً أساسياً لفهم طبيعة سلوك الولايات المتحدة في البيئة الدولية. ويسعى الفصل إلى توضيح المفاهيم الرئيسة والمحددات التي تحكم صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، فضلاً عن إبراز الأدوات التي تعتمدها في تحقيق أهدافها الدولية. ويُعد هذا التأصيل النظري ضرورة منهجية تمهّد لتحليل أثر السياسة الخارجية الأمريكية على السلم الدولي في الفصول اللاحقة.

أولاً: مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية ومحدداتها الأساسية. تُعدّ السياسة الخارجية الأمريكية انعكاساً مباشراً لمكانة الولايات المتحدة بوصفها قوة كبرى فاعلة في النظام الدولي، إذ تمثل مجموعة من القرارات والاستراتيجيات التي تهدف إلى حماية المصالح القومية الأمريكية وتعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري على الصعيد العالمي. وتقوم هذه السياسة على رؤية شمولية تعتبر أن الأمن القومي الأمريكي لا يقتصر على حدود الدولة الجغرافية، بل يمتد إلى مختلف مناطق العالم التي تَمَسُّ المصالح الحيوية للولايات المتحدة، كأمن الطاقة، واستقرار الحلفاء، وضمان حرية التجارة والملاحة الدولي.<sup>(١)</sup> وتُعدّ المصلحة القومية المحدد الأبرز للسياسة الخارجية الأمريكية، حيث تتقدم اعتبارات الأمن القومي والهيمنة الاستراتيجية على غيرها من الاعتبارات الأخلاقية أو القانونية في كثير من الأحيان. ويظهر ذلك بوضوح في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما في التدخل العسكري في العراق عام ٢٠٠٣،<sup>(٢)</sup> الذي بُرر بخطاب نشر الديمقراطية ومكافحة الإرهاب، بينما ارتبط فعلياً بحسابات استراتيجية تتعلق بالنفوذ الإقليمي وأمن الطاقة وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية. كما يشكل توازن القوى في النظام الدولي محددًا أساسياً آخر، إذ تتكيف السياسة الخارجية الأمريكية تبعاً لطبيعة البيئة الدولية. ففي مرحلة الحرب الباردة، انصبّ التركيز على احتواء الاتحاد السوفيتي ومنع تمدد الشيوعية، في حين اتجهت السياسة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة إلى ترسيخ الأحادية القطبية وقيادة النظام الدولي. أما في المرحلة الراهنة، فقد أضحت مواجهة صعود قوى كبرى منافسة، مثل الصين وروسيا، أحد المرتكزات الجوهرية للسياسة الخارجية الأمريكية، وهو ما يفسر تصاعد الاستراتيجيات الأمريكية في منطقة آسيا-المحيط الهادئ.<sup>(٣)</sup> وتؤدي العوامل الداخلية دوراً محورياً في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، إذ يتأثر القرار الخارجي بتوازن الصلاحيات بين الرئيس والكونغرس، إضافة إلى تأثير جماعات الضغط، ولا سيما اللوبيات الاقتصادية والعسكرية، في رسم أولويات السياسة الخارجية. ويبرز هذا التأثير في الدعم الأمريكي المستمر لإسرائيل، الذي لا يمكن فهمه بمعزل عن اعتبارات داخلية سياسية وانتخابية، فضلاً عن المصالح الاستراتيجية في المنطقة.<sup>(٤)</sup> إلى جانب ذلك، يمثل البعد الأيديولوجي أحد المحددات المهمة للسياسة الخارجية الأمريكية<sup>(٥)</sup>، حيث تُقدّم قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان بوصفها أساساً أخلاقية للسياسة الخارجية. غير أن التطبيق العملي يكشف عن ازدواجية واضحة، إذ تدعم الولايات المتحدة أنظمة غير ديمقراطية عندما يتطلب الأمر حماية مصالحها الاستراتيجية، وهو ما يطرح إشكالية التناقض بين الخطاب القيمي والممارسة الواقعية<sup>(٦)</sup>. وعليه، فإن السياسة الخارجية الأمريكية تتشكل ضمن تفاعل معقد بين محددات داخلية وخارجية، واقعية وأيديولوجية، تجعل من أثرها على السلم الدولي أثراً غير ثابت، يتراوح بين الإسهام في الاستقرار أحياناً، وإنتاج الأزمات والصراعات في أحيان أخرى، تبعاً لطبيعة السياق الدولي وأولويات المصلحة القومية الأمريكية.

ثانياً: أدوات السياسة الخارجية الأمريكية وأبعادها (الدبلوماسية، القوة الصلبة، القوة الناعمة).

تستخدم الولايات المتحدة مجموعة من الأدوات المتنوعة في ممارسة سياستها الخارجية، ويعكس ذلك تمايزاً واضحاً بين الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية. ويمكن تناول هذه الأدوات ضمن ثلاثة أبعاد رئيسة هي: الدبلوماسية، والقوة الصلبة، والقوة الناعمة، حيث تتكامل هذه الأدوات أحياناً وتتناقض في أحيان أخرى بحسب طبيعة المصلحة الأمريكية والسياق الدولي.<sup>(١)</sup> الدبلوماسية كأداة أساسية: تُعدّ الدبلوماسية الوسيلة التقليدية التي تعتمدها الولايات المتحدة لإدارة علاقاتها الدولية، سواء عبر التفاوض المباشر أو من خلال المنظمات الدولية والاتفاقيات متعددة الأطراف. وتُستخدم الدبلوماسية الأمريكية لتقوية التحالفات، وتوسيع نطاق النفوذ، واحتواء الأزمات، فضلاً عن الترويج للرؤية الأمريكية حول القضايا الدولية. وقد برزت أهمية الدبلوماسية الأمريكية في عدد من الملفات، مثل عملية السلام في الشرق الأوسط، واتفاقيات الحد من انتشار الأسلحة، والتفاوض مع الحلفاء حول قضايا الأمن الجماعي. كما تبرز الدبلوماسية الاقتصادية الأمريكية في فرض العقوبات على دول

مثل إيران وكوريا الشمالية، بهدف الضغط على هذه الدول لتغيير سياساتها دون اللجوء إلى الحرب المباشرة<sup>(7)</sup>. القوة الصلبة (Hard Power): تمثل القوة الصلبة الأداة الأكثر وضوحًا في السياسة الخارجية الأمريكية، إذ تعتمد على القدرة العسكرية والاقتصادية لفرض الإرادة الأمريكية في الساحة الدولية. وتظهر القوة الصلبة في شكل تدخلات عسكرية مباشرة أو دعم جماعات مسلحة، أو إقامة قواعد عسكرية، أو استخدام العقوبات الاقتصادية. وقد تجسدت هذه الأداة في التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان (٢٠٠١) والعراق (٢٠٠٣)، فضلاً عن التدخلات الجوية في ليبيا (٢٠١١) وسوريا (٢٠١٤-الآن)، وكذلك في إنشاء شبكة قواعد عسكرية واسعة حول العالم. ويعكس استخدام القوة الصلبة سعي الولايات المتحدة إلى تحقيق الأمن القومي من خلال الردع، وفرض التوازنات الإقليمية، وحماية المصالح الحيوية مثل موارد الطاقة<sup>(8)</sup>.

٣) القوة الناعمة (Soft Power): تمثل القوة الناعمة الأداة التي تعتمد على الجذب والتأثير الثقافي والسياسي والقيمي، ولا تعتمد على الإكراه المباشر. وتستند القوة الناعمة الأمريكية إلى مكانة الولايات المتحدة كمرجعية ثقافية عبر الأفلام والإعلام واللغة والجامعات، إضافة إلى انتشار قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد نجحت الولايات المتحدة في بناء شبكة تأثير واسعة عبر المؤسسات التعليمية، والمنظمات غير الحكومية، والبرامج الثقافية، مما أتاح لها القدرة على تشكيل تصورات الدول والشعوب تجاهها. لكن هذا البعد لا يخلو من تناقضات، إذ تتعرض القوة الناعمة الأمريكية للتراجع عندما يتضح تضارب القيم المعلنة مع ممارسات السياسة الخارجية، كما في دعم أنظمة غير ديمقراطية أو التدخل العسكري في دول ذات سيادة<sup>(9)</sup>. التكامل بين الأدوات وتوظيفها وفق السياق: تتداخل هذه الأدوات في السياسة الخارجية الأمريكية، فالدبلوماسية قد تُدعم بالقوة الصلبة أو تُستخدم لتجنيبها، كما أن القوة الناعمة تُستخدم لتبرير التدخلات أو تعزيز الشرعية التحركات الأمريكية. ومثال ذلك ما جرى في العراق بعد ٢٠٠٣،<sup>(10)</sup> حيث استخدمت القوة الصلبة لإسقاط النظام، ثم تبعتها جهود دبلوماسية وسياسات إعادة إعمار، مع محاولة توظيف قوة ناعمة عبر دعم مؤسسات مدنية وتعزيز قيم الديمقراطية. وهو ما يوضح أن السياسة الخارجية الأمريكية ليست أداة واحدة، بل هي منظومة متعددة الأبعاد تتكامل بحسب المصالح والظروف الدولية<sup>(11)</sup>.

### المطلب الثاني: أثر السياسة الخارجية الأمريكية على السلم الدولي

تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية أحد الفاعلين المركزيين في صناعة السياسات الدولية، ومن ثمّ فإن ممارساتها الخارجية تُؤثر بشكل مباشر في مسارات السلم والأمن الدوليين. وفي هذا المطلب، يتناول البحث أثر السياسة الخارجية الأمريكية على السلم الدولي من منظور تحليلي متوازن، يراعي تعدد أدوات التأثير الأمريكية وتنوع سياقاتها الإقليمية والدولية. فبينما تسهم الولايات المتحدة أحياناً في تعزيز الاستقرار عبر التحالفات والدبلوماسية والوساطة في النزاعات، تظهر في أحيان أخرى آثار سلبية ترتبط بالتدخلات العسكرية أو الضغوط الاقتصادية أو التناقض بين الخطاب القيمي والممارسات الفعلية. وبذلك يصبح فهم أثر السياسة الخارجية الأمريكية على السلم الدولي ضرورة لفهم ديناميات النظام الدولي، وقراءة محددات الاستقرار أو التوتر في فترات التحولات العالمية.

أولاً: الأبعاد الإيجابية لدور السياسة الخارجية الأمريكية في تعزيز السلم الدولي تُظهر التجارب الدولية أن السياسة الخارجية الأمريكية لم تقتصر على دورٍ سلبي أو تدميري، بل أسهمت في فترات متعددة في دعم الاستقرار والسلم الدولي، من خلال أدوات مختلفة تتراوح بين الدبلوماسية والتحالفات والوساطة، وصولاً إلى الدعم الاقتصادي والتنمية. ويتضح هذا الإسهام الإيجابي في عدة أبعاد<sup>(12)</sup>:

١) دعم الاستقرار عبر التحالفات والأطر الأمنية الدولية: لقد لعبت الولايات المتحدة دوراً رئيسياً في بناء منظومة تحالفات دولية واسعة، مثل حلف شمال الأطلسي (الناتو) والتحالفات الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ، بما أسهم في إقامة توازنات ردع من شأنها تقليل احتمالات اندلاع صراعات كبرى. كما كان للدور الأمريكي في تأسيس وتفعيل مؤسسات دولية بعد الحرب العالمية الثانية أثر كبير في ضبط النظام الدولي وبناء قواعد السلم، مثل الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، إضافة إلى اتفاقيات الحد من انتشار الأسلحة التي ساهمت في الحد من التصعيد النووي خلال فترات التوتر<sup>(13)</sup>.

٢) الوساطة والدبلوماسية كألية لحل النزاعات: عمدت الولايات المتحدة في مناسبات عدة إلى ممارسة الدبلوماسية والوساطة في النزاعات الدولية، سواء من خلال مفاوضات مباشرة أو عبر دعم جهود السلام. ويُعد دور الولايات المتحدة في اتفاقيات كامب ديفيد (١٩٧٨) بين مصر وإسرائيل مثلاً بارزاً على نجاح الوساطة الأمريكية في تحقيق تسوية تاريخية وإنهاء حالة الحرب بين طرفين إقليميين، ما أسهم في تعزيز الاستقرار في منطقة مضطربة. كما لعبت الدبلوماسية الأمريكية دوراً مهماً في التفاوض حول قضايا الحد من انتشار الأسلحة، مثل الاتفاقيات المتعلقة بالأسلحة النووية، مما ساهم في الحد من احتمالات سباق تسلح نووي أو تصعيد أمني خطير<sup>(14)</sup>.

٣) دعم الاستقرار الاقتصادي والتنمية: تُعد المساعدات الاقتصادية والتعاون الإنمائي جزءاً من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية التي تُسهم في تعزيز السلم الدولي عبر معالجة أسباب الصراع مثل الفقر والضعف المؤسسي. فالدعم الأمريكي لبرامج إعادة الإعمار في دول ما بعد الصراع، مثل بعض الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية عبر "خطة مارشال"، أو دعم جهود إعادة البناء في مناطق مختلفة، يوضح كيف يمكن للسياسة الخارجية الأمريكية أن تساهم في تعزيز الاستقرار وتقليل دوافع النزاع عبر التنمية الاقتصادية<sup>(15)</sup>، يمكن القول إن السياسة الخارجية الأمريكية أسهمت في أوقاتٍ ومجالاتٍ متعددة في تعزيز السلم الدولي، ليس فقط عبر القوة والردع، بل عبر بناء مؤسسات عالمية، ودعم الحلول الدبلوماسية، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، ما يجعل أثرها الإيجابي جزءاً لا يتجزأ من فهم دور الولايات المتحدة في النظام الدولي<sup>(16)</sup>.

ثانياً: الأبعاد السلبية للسياسة الخارجية الأمريكية وانعكاسها على السلم والأمن الدوليين.

على الرغم من الإسهامات الإيجابية التي قدّمتها السياسة الخارجية الأمريكية في دعم الاستقرار الدولي، إلا أن ممارساتها في بعض الأحيان أدت إلى نتائج سلبية أثّرت على السلم والأمن الدوليين، وذلك نتيجة الاعتماد على القوة الصلبة، أو التدخلات العسكرية، أو فرض السياسات الاقتصادية القسرية، أو التناقض بين الخطاب القيمي والممارسة العملية. ويمكن تلخيص أبرز الأبعاد السلبية كما يلي<sup>(17)</sup>:

١) التدخلات العسكرية وأثرها في تآزيم النزاعات: استخدمت الولايات المتحدة القوة العسكرية كأداة مركزية في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وقد أفضت بعض التدخلات إلى إطالة أمد النزاعات وتوسيع دائرة العنف، بدلاً من تحقيق الاستقرار. ومن أبرز الأمثلة على ذلك التدخل العسكري في العراق عام ٢٠٠٣، الذي أدى إلى انهيار النظام السياسي السابق، لكنه أعقبه فترة طويلة من الفوضى الأمنية، وصعود الجماعات المسلحة، وتفاقم الانقسامات الطائفية، مما أثر على استقرار المنطقة بأسرها. كما أن التدخل الأمريكي في ليبيا عام ٢٠١١ أسهم في زعزعة الاستقرار الداخلي وانقسام السلطة، ما تسبب في انتشار الفوضى والتطرف، وخلق بيئة أمنية غير مستقرة<sup>(18)</sup>.

٢) استخدام العقوبات الاقتصادية كأداة ضغط تؤدي إلى تفاقم الأزمات: تعتبر العقوبات الاقتصادية من الأدوات البارزة في السياسة الخارجية الأمريكية، لكنها غالباً ما تؤدي إلى آثار إنسانية واجتماعية سلبية على شعوب الدول المستهدفة، كما قد تزيد من تعمق الأزمة السياسية وتدفعها إلى التصعيد. مثال ذلك العقوبات المفروضة على إيران التي أثّرت على الاقتصاد الوطني، وزادت من حدة التوتر بين طهران وواشنطن، كما ساهمت في تشديد الموقف المتبادل، وبالتالي زيادة احتمال اندلاع مواجهة أوسع. وكذلك العقوبات على سوريا وفنزويلا التي أضرت بالاقتصاد وأدت إلى تفاقم الأزمات الإنسانية<sup>(19)</sup>.

٣) التناقض بين الخطاب القيمي والممارسات العملية وتأثيره على الشرعية الدولية: يُنقد كثير من الممارسات الأمريكية لكونها تتعارض مع القيم المعلنة للديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث تدعم الولايات المتحدة أحياناً أنظمة غير ديمقراطية أو تتعاضى عن انتهاكات حقوقية لأسباب استراتيجية. وهذا التناقض يضعف من شرعية الدور الأمريكي ويزيد من حدة الاحتقان الدولي، ويعطي ذريعة لبعض الدول لتحدي القواعد الدولية، مما يؤثر سلباً على السلم والأمن الدوليين<sup>(20)</sup>.

٤) خلق أزمات إقليمية نتيجة إعادة ترتيب التوازنات: تسعى الولايات المتحدة أحياناً إلى إعادة ترتيب التوازنات الإقليمية بما يخدم مصالحها، لكن ذلك قد يؤدي إلى إشعال صراعات جديدة أو تصعيد التوترات بين الدول. وقد ظهر ذلك في سياسات إعادة تشكيل الشرق الأوسط عبر دعم بعض الأطراف على حساب أخرى، أو التدخل في قضايا حساسة مثل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ما أدى إلى توتر مستمر في المنطقة<sup>(21)</sup>. وبذلك، يتضح أن السياسة الخارجية الأمريكية تحمل أبعاداً سلبية متعددة قد تُسهم في زعزعة السلم الدولي، عندما يتم توظيف القوة أو الضغوط الاقتصادية أو التلاعب بالتوازنات الإقليمية بما يخدم مصالح أحادية، دون مراعاة التوازن بين الأمن والاستقرار من جهة، والشرعية الدولية وحقوق الدول والشعوب من جهة أخرى.

ثالثاً: الرؤية المستقبلية.

تُواجه السياسة الخارجية الأمريكية في المستقبل تحديات متزايدة في ظل التحولات المتسارعة في النظام الدولي، خاصة مع صعود قوى كبرى منافسة مثل الصين وروسيا، وامتداد الصراعات الإقليمية، وتنامي التحديات غير التقليدية مثل الأمن السيبراني والتغير المناخي والأوبئة. ومن المتوقع أن تتجه الولايات المتحدة نحو سياسة خارجية أكثر توازناً بين الحفاظ على موقعها القيادي وبين الاستجابة لمتطلبات متعددة متزايدة في إدارة الشؤون الدولية، ما يعني أن دورها في السلم الدولي سيصبح أكثر تعقيداً وأقل قدرة على الهيمنة الأحادية. ووفق هذه الرؤية، فإن السياسة الخارجية الأمريكية قد تشهد تحولاً نحو "القيادة المشتركة" عبر تعزيز الشراكات والتحالفات متعددة الأطراف، وتطوير آليات التعاون مع الاتحاد الأوروبي والدول الآسيوية، بالإضافة إلى الانخراط الأعمق في المؤسسات الدولية. وفي هذا السياق، سيصبح من الضروري للولايات المتحدة أن

تعيد صياغة مفهوم الأمن القومي ليشمل الأمن البيئي والصحي والرقمي، وليس فقط الأمن العسكري والاقتصادي، ما يفتح المجال لتعاون دولي أوسع يسهم في تعزيز السلم العالمي. ومن ناحية أخرى، سيظل السعي الأمريكي للحفاظ على التفوق الاستراتيجي حاضراً، لكن من المتوقع أن يترافق مع مزيد من الحذر في استخدام القوة الصلبة، نظراً لتكلفة التدخلات العسكرية ونتائجها غير المضمونة، كما أن الضغوط الداخلية المتزايدة على الاقتصاد والسياسة ستدفع نحو تفضيل أدوات "القوة الناعمة" والدبلوماسية الاقتصادية والتكنولوجية. وفي حال نجحت الولايات المتحدة في توظيف هذه الأدوات بشكل متوازن، فقد تتعزز قدرتها على دعم الاستقرار الدولي دون الإضرار بشرعية النظام الدولي أو إشعال صراعات جديدة. إجمالاً، فإن مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية وتأثيرها على السلم الدولي سيتحدد بمدى قدرتها على التكيف مع بيئة دولية أكثر تعديدية، وتوازناً بين المصالح الوطنية والالتزام بالقواعد الدولية، إضافة إلى قدرتها على بناء تحالفات حقيقية تقوم على المصالح المشتركة وليس على الهيمنة. وفي حال فشلت الولايات المتحدة في تحقيق هذا التوازن، فإن خطر توسيع دائرة الصراعات وتراجع دورها القيادي في إدارة السلم الدولي سيظل قائماً، ما يضع العالم أمام سيناريوهات متعددة تتراوح بين تعاون دولي متزايد أو تصاعد منافسات استراتيجية قد تهدد الاستقرار العالمي.

### الذاتة:

في ضوء ما تم عرضه من تحليل، يتضح أن السياسة الخارجية الأمريكية تعد عاملاً محورياً في تشكيل مسارات السلم الدولي، إذ تمتلك القدرة على دعم الاستقرار عبر التحالفات والدبلوماسية والمؤسسات الدولية، وفي الوقت نفسه قد تُسهم ممارساتها أحياناً في تأجيج التوترات والصراعات من خلال التدخلات أو الضغوط الاقتصادية. ومن هنا، فإن فهم أثر السياسة الخارجية الأمريكية على السلم الدولي يتطلب قراءة دقيقة لتوازن أدوات القوة، ومواءمة المصالح الوطنية مع قواعد الشرعية الدولية. وفي المستقبل، سيظل هذا التأثير مرتبطاً بمدى قدرة الولايات المتحدة على التكيف مع التحولات الدولية وإعادة بناء نمط من القيادة يقوم على التعاون والتعددية، بما يعزز فرص تحقيق سلم دولي أكثر استقراراً.

### الاستنتاجات:

١. السياسة الخارجية الأمريكية ذات تأثير مباشر على الاستقرار الدولي
٢. أثر السياسة الأمريكية على السلم الدولي مزدوج ومتغير حسب السياق
٣. التناقض بين الخطاب القيمي والممارسة العملية يضعف الشرعية الأمريكية

### التوصيات لصانع القرار العراقي:

١. تبني سياسة خارجية متوازنة بعيداً عن المحاور الصراعية: ينبغي للعراق أن يراعي مصالحه الوطنية الأساسية ويبتعد عن الانخراط في تنافس القوى الكبرى، مع الحفاظ على علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة والدول الإقليمية، بما يحمي السيادة الوطنية ويحد من استغلاله كمنصة للصراع.
٢. تعزيز القدرة الدبلوماسية العراقية عبر بناء تحالفات إقليمية: على العراق أن يعمل على تطوير شبكة علاقات إقليمية قائمة على المصالح المشتركة، خاصة مع دول الجوار، لتعزيز الأمن والاستقرار الاقتصادي، ولتخفيف الاعتماد على سياسة خارجية أحادية الجانب.
٣. تفعيل دور العراق في المؤسسات الدولية والإقليمية لتحقيق توازنات سلمية: يمكن للعراق أن يستثمر دوره كدولة محورية في المنطقة في دعم مسارات الحل السلمي، من خلال المشاركة الفاعلة في المبادرات الدولية، وتبني مواقف واضحة تجاه القضايا الإقليمية، بما يساهم في تقليل فرص التصعيد وبناء بيئة أمنية أكثر استقراراً.

### هواش البحث

(1) محمد السعيد إدريس، السياسة الخارجية الأمريكية: الاستمرارية والتغير، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة. ٢٠٢٠، ص ٤٣.

2 (عبد الإله بلقزيز، أمريكا والعالم: السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ٢٠١٢، ص ٥٤.

3 (حسن نافعة، النظام الدولي وتحولات القوة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة. ٢٠٢١، ص ٥٤.

4 (فاضل البدراني، الهيمنة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، دار الكتاب الجامعي، بغداد. ٢٠٢٣، ص ٧٦.

5 (حسن نافعة، مصدر سابق، ص ٥٤.

6 (فاضل البدراني، مصدر سابق، ص ٥٤.

- 7 (١) محمد السعيد إدريس، مصدر سابق، ص ٦٥.
- 8 (١) عبد الإله بلقزيز، مصدر سابق، ص ٦٧.
- 9 (١) جوزيف ناي، القدرة الناعمة: مصادر القوة الأمريكية في عالم متغير، ترجمة محمد أبو غزالة، دار الساقي، بيروت. ٢٠٢٣، ص ٤٣.
- 10 (١) حسن نافعة، مصدر سابق، ص ٥٨.
- 11 (١) وليد فارس، الولايات المتحدة الأمريكية وسياسة القوة في القرن الحادي والعشرين، دار الفكر العربي، دمشق. ٢٠١٩، ص ٨٩.
- 12 (١) حسن نافعة، مصدر سابق، ص ٥٩.
- 13 (١) محمد السعيد إدريس، مصدر سابق، ص ٥٨.
- 14 (١) عبد الإله بلقزيز، مصدر سابق، ص ٨٨.
- 15 (١) جوزيف ناي، مصدر سابق، ص ٤٥.
- 16 (١) إبراهيم المير، الدبلوماسية الأمريكية: أدواتها وممارساتها في السياسة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة. ٢٠٢١، ص ٤٣.
- 17 (١) محمد السعيد إدريس، مصدر سابق، ص ٦٥.
- 18 (١) عبد الإله بلقزيز، مصدر سابق، ص ٦٥.
- 19 (١) حسن نافعة، مصدر سابق، ص ٧٥.
- 20 (١) مصطفى بكر، العقوبات الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية الأمريكية، دار الفكر العربي، دمشق. ٢٠٢٠، ص ١٢٣.
- 21 (١) فاضل البدراني، مصدر سابق، ص ٧٨.